

الله الرحمن

علم أصول الفقه

٧٢

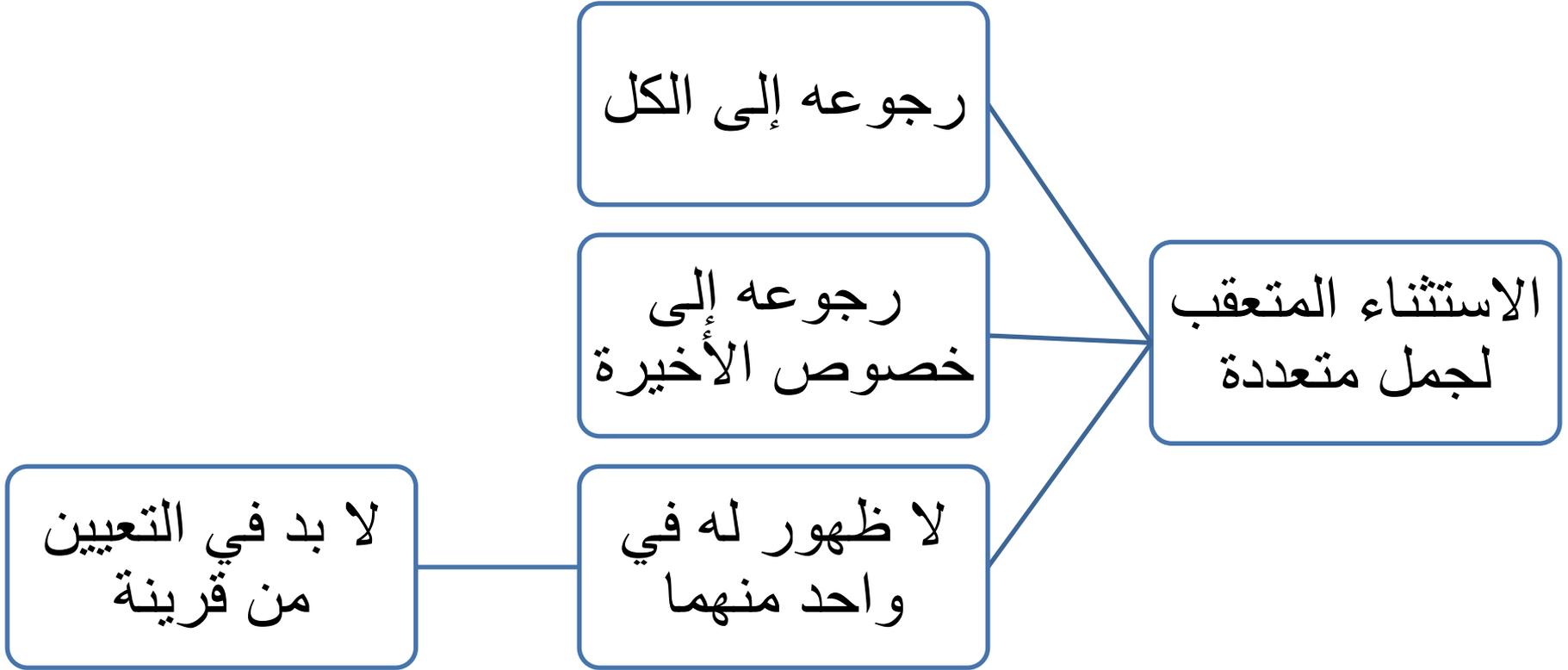
عموم وخصوص ١-١٢-٩٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا
 بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَ
 لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ
 الْفَاسِقُونَ (4) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ
 ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (5)

تعقب الاستثناء لجمل متعددة



تعقب الاستثناء لجمل متعددة

في رجوعه إلى الأخيرة على أي حال ضرورة أن رجوعه إلى غيرها بلا قرينة خارج عن طريقة أهل المحاورة

لا إشكال

في صحة رجوعه إلى الكل

و إن كان المتراءى من كلام صاحب المعالم رحمه الله حيث مهد مقدمة لصحة رجوعه إليه أنه محل الإشكال و التأمل.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- فصل الاستثناء المتعقب لجمل متعددة
- هل الظاهر هو رجوعه إلى الكل أو خصوص الأخيرة أو لا ظهور له في واحد منهما بل لا بد في التعيين من قرينة أقوال.
- و الظاهر أنه لا خلاف و لا إشكال في رجوعه إلى الأخيرة على أى حال ضرورة أن رجوعه إلى غيرها بلا قرينة خارج عن طريقة أهل المحاورة و كذا في صحة رجوعه إلى الكل و إن كان المتراءى من كلام صاحب المعالم رحمه الله حيث مهد مقدمة لصحة رجوعه إليه أنه محل الإشكال و التأمل.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- و ذلك ضرورة أن تعدد المستثنى منه كتعدد المستثنى لا يوجب تفاوتاً أصلاً في ناحية الأداة بحسب المعنى كان الموضوع له في الحروف عاماً أو خاصاً و كان المستعمل فيه الأداة فيما كان المستثنى منه متعدداً هو المستعمل فيه فيما كان واحداً كما هو الحال في المستثنى بلا ريب و لا إشكال
- و تعدد المخرج أو المخرج عنه **خارجاً** لا يوجب تعدد ما استعمل فيه أداة الإخراج **مفهوماً**

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- و بذلك يظهر أنه **لا ظهور لها** في الرجوع إلى الجميع أو خصوص الأخيرة و إن كان الرجوع إليها متيقنا على كل تقدير
- نعم **غير الأخيرة** أيضا من الجمل **لا يكون ظاهرا** في العموم لاكتنافه بما لا يكون معه ظاهرا فيه فلا بد في مورد الاستثناء فيه من الرجوع إلى الأصول.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- اللهم إلا أن يقال بحجية أصالة الحقيقة تعبدا لا من باب الظهور فيكون المرجع عليه أصالة العموم إذا كان وضعيا لا ما إذا كان بالإطلاق و مقدمات الحكمة فإنه لا يكاد يتم تلك المقدمات مع صلوح الاستثناء للرجوع إلى الجميع فتأمل [١].

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- الفصل السابع فى الاستثناء المتعقب لجمل متعددة
- الاستثناء المتعقب لجمل متعددة هل يرجع إلى خصوص الأخيرة، أو إلى الجميع، أو لا ظهور فيه و إن كان الرجوع إلى الأخيرة متيقنا؟
- و الكلام يقع فى مقامين:

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- المقام الأول في إمكان الرجوع إلى الجميع
- فربما يستشكل فيما إذا كان الاستثناء بالحروف: بأنها لما وضعت للإخراج بالحمل الشائع - لأن الموضوع له في الحروف خاص - يلزم من استعمالها في الإخراجات استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد، وهو في الحروف أشكل، لأنها آلات لملاحظة الغير، فيلزم أن يكون شيء واحد فانيا في شيئين أو أكثر. و يلزم الإشكال في المستثنى إذا كان مثل «زيد مشتركاً بين أشخاص، و يكون في كل جملة شخص مسمّى به، فإخراج كلٍ منهم بلفظ واحد مستلزم للإشكال المتقدم .
- و الجواب عنه قد مر في باب الاستعمال ، و لقد تصدّينا لدفع الإشكالات العقلية في الأسماء و الحروف، فراجع.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- هذا، مع منع لزوم استعمال الأداة في أكثر من معنى، فإنَّ المستثنى إذا كان كلياً قابلاً للصدق على الكثيرين، فأخرج ب «إلا» و غيرها، يكون الاستثناء بإخراج واحد مخرجا للكثيرين، فقولُه: «أكرم العلماء، و أضف التجار، إلاَّ الفساق منهم» إخراج واحد للفساق قابل للانطباق على فساق العلماء و التجار، فلا يكون استعمال الأداة في أكثر من معنى.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- و كذا الحال إذا كان المستثنى مثل «زيد»، و استثنى المتعدد، فإن «زيدا» إمّا مستعمل في المسمّى، فيكون الحال كالكلّيّ، و إمّا مستعمل في الكثير، فتخرج أداة الاستثناء الكثير بإخراج واحد، كما قلنا في حروف النداء مع كثرة المنادى ، فلا يلزم في شيء من الموارد استعمال أداة الاستثناء في أكثر من معنى.

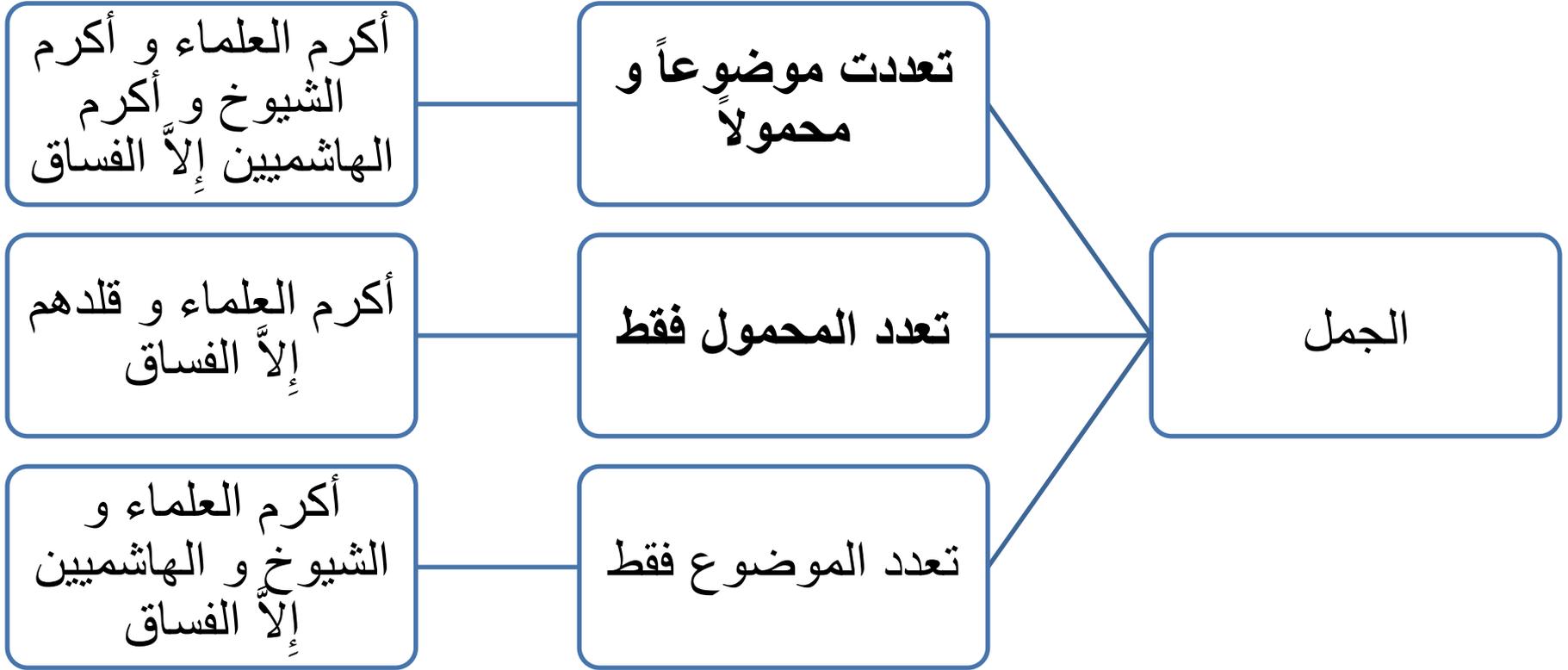
حروف النداء مع كثرة المنادى

- و التحقيق: أنّ الوضع فيها - مطلقاً - عامّ و الموضوع له خاصّ: أما الحروف التي وضعت لإيجاد معانيها - كحروف النداء، و القسم، و التنبية، و الردع، و التحضيض - فلا ينبغي توهم عموم الموضوع له فيها، ضرورة عدم معنى لوضعها للكلّيّ و استعمالها فيه، فإنّ مثلها آلات لإيجاد المعاني، و الوجود الإيقاعيّ متشخص جزئيّ، **فلفظة «يا» توجد النداء بالحمل الشائع، كان المنادى واحداً أو كثيراً، ففي قوله: «يا أيُّها النَّاسُ» نداء واحد شخصيّ نادى به جميع الناس، و كذا الحال في سائرهما، فحروف القسم وضعت لإيقاع القسم بالحمل الشائع، كان المُقسَم به واحداً أو كثيراً.**

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- فصل: تعقب الاستثناء لجمل متعددة
- إذا تعقب الاستثناء جملاً متعددة فهل يرجع إلى الأخيرة بالخصوص أو إلى الجميع مع فرض عدم قرينة خاصة على تعيين أحد الاحتمالين؟

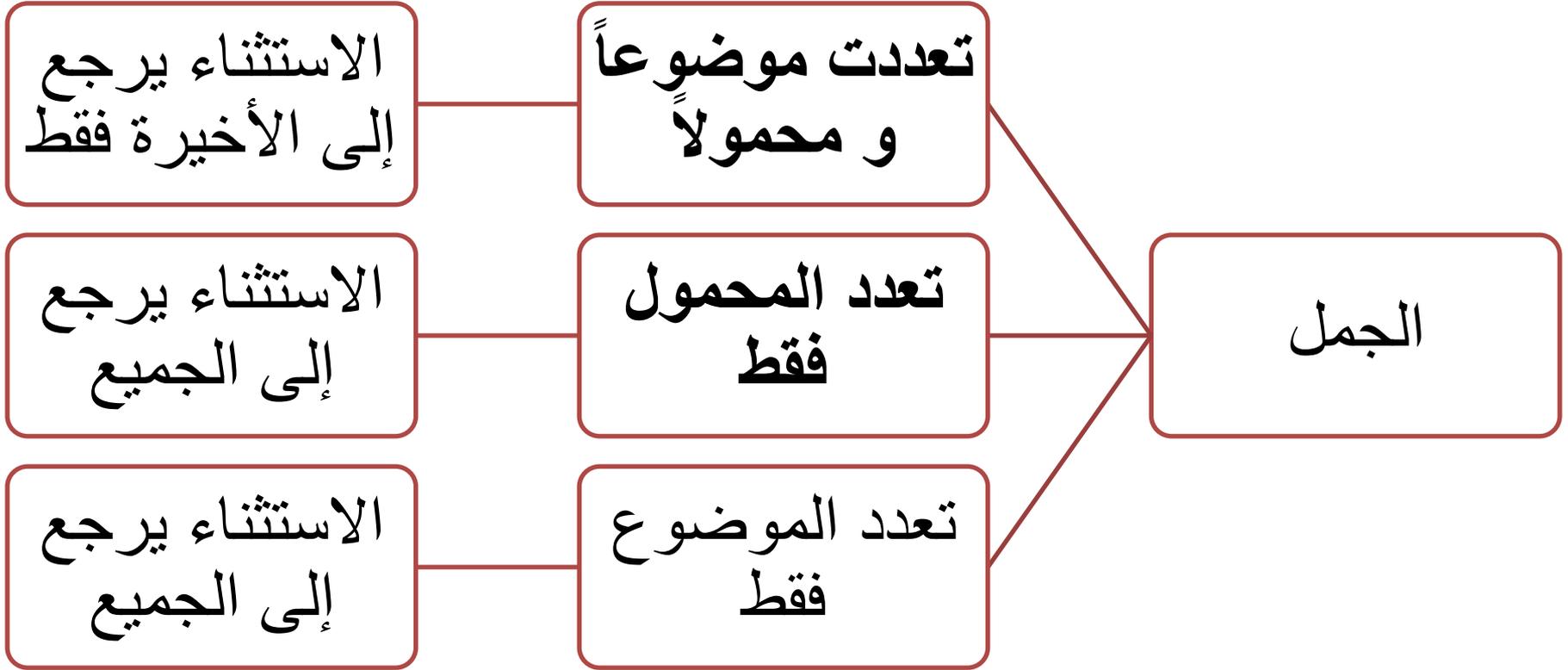
تعقب الاستثناء لجمل متعددة



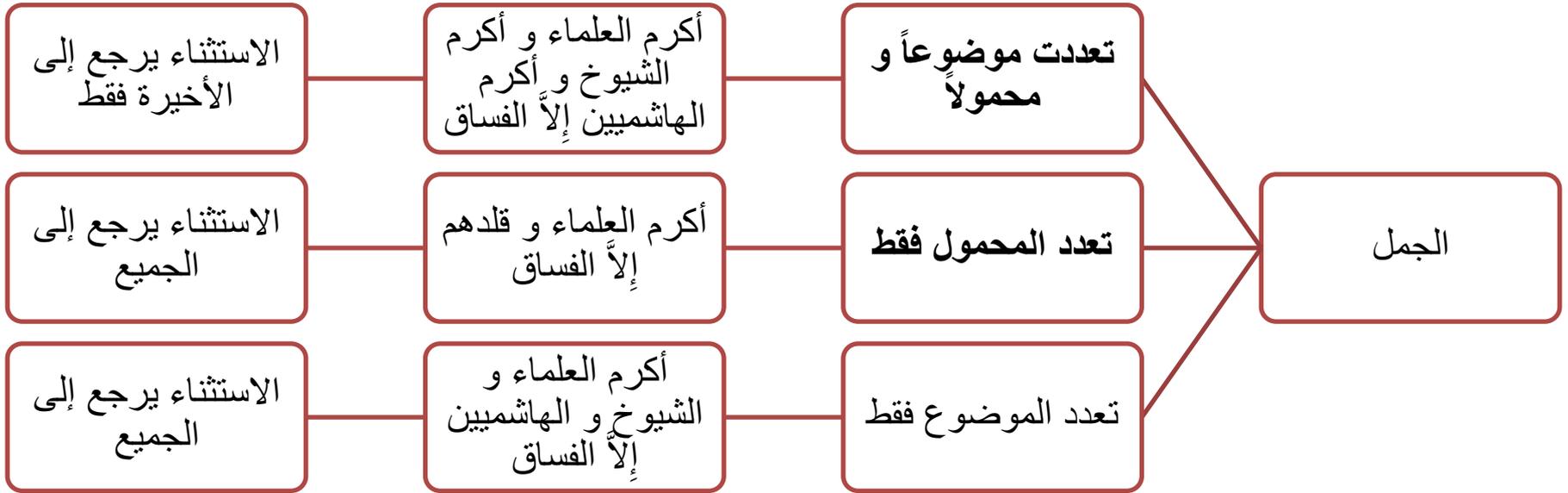
تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- المعروف بين المحققين هو التفصيل
- بين ما إذا تعددت الجمل موضوعاً و محمولاً كما إذا قال
- (أكرم العلماء و أكرم الشيوخ و أكرم الهاشميين إلاّ الفساق)،
- و بين ما إذا لم يكن كذلك بأن تعدد المحمول فقط كما إذا قال
- (أكرم العلماء و قلدهم إلاّ الفساق) أو تعدد الموضوع فقط كما إذا قال
- (أكرم العلماء و الشيوخ و الهاشميين إلاّ الفساق)

تعقب الاستثناء لجمل متعددة



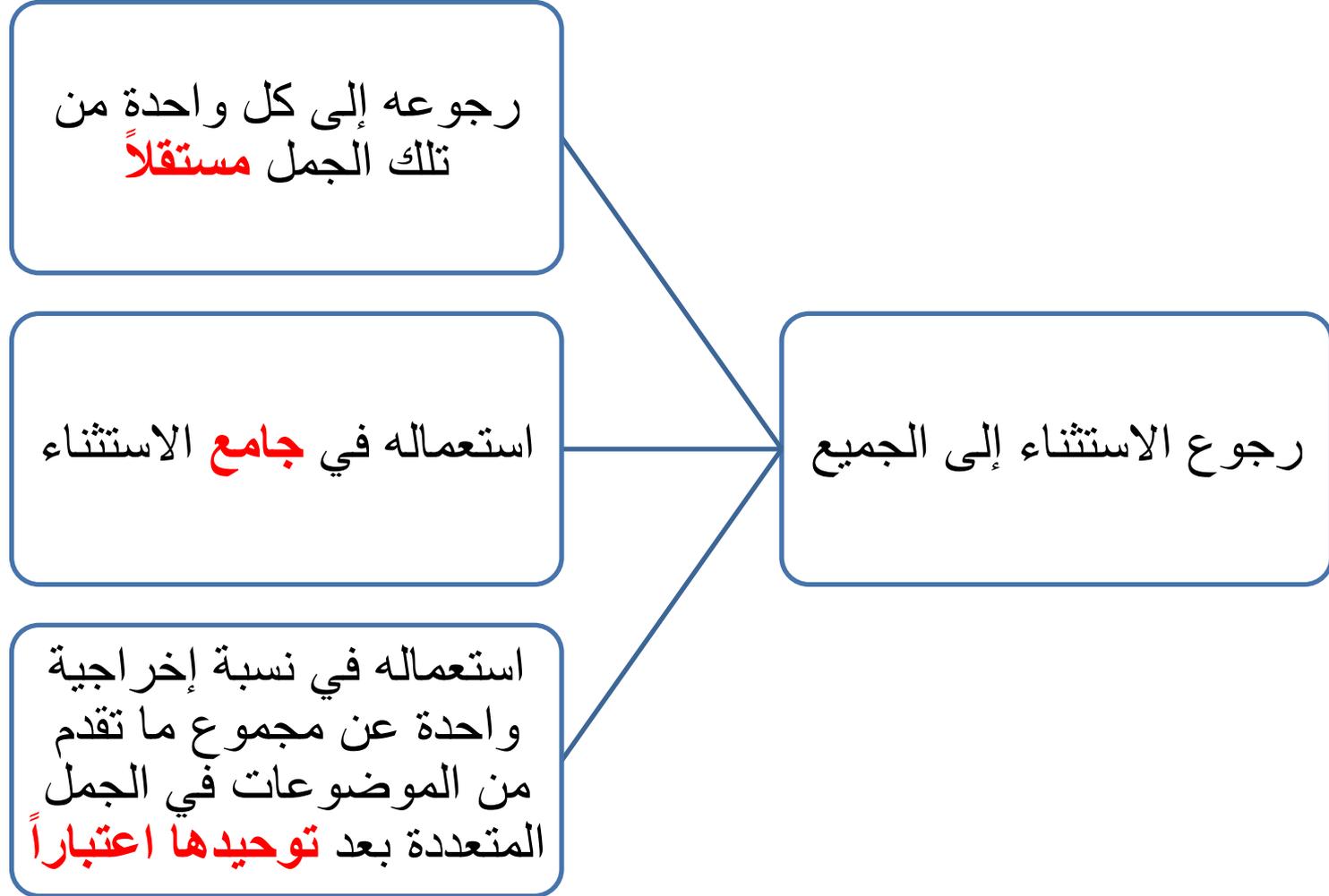
تعقب الاستثناء لجمل متعددة



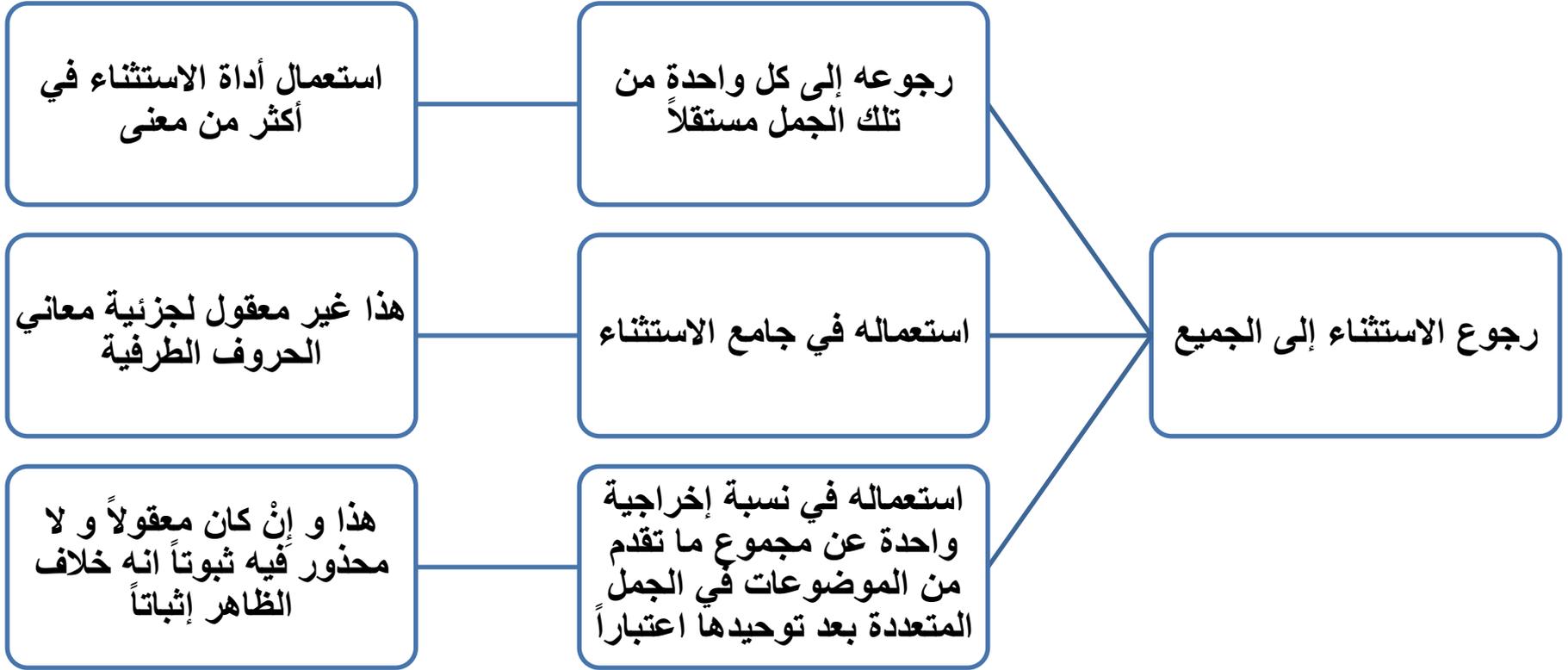
تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- ففي المثال الأول يرجع إلى الأخيرة فقط إن لم تفرض عناية تقتضى العكس.
- و حكموا في الأخيرين بالرجوع إلى الجميع و لو باعتبار الإجمال و احتمال قرينية المتصل.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة



تعقب الاستثناء لجمل متعددة



تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- و هذه النتائج بالإمكان تخريجها فنياً بالنحو التالي:
- أمّا في الموضوع الأول: فلأنّ رجوع الاستثناء إلى الجميع
- أمّا أن يكون على أساس رجوعه إلى كل واحدة من تلك الجمل مستقلاً و هذا يستلزم محذور استعمال أداة الاستثناء الموضوعية للنسبة الاستثنائية الإخراجية في أكثر من معنى فإنّ كل نسبة استثنائية بلحاظ كل واحد من تلك الجمل يشكل معنى مستقلاً لا محالة [١]،

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

[١] كون هذا من الاستعمال في أكثر من معنى محل تأمل بشهادة الوجدان على إمكان رجوع الاستثناء إلى الجميع بلا العناية الموجودة في موارد استعمال لفظ واحد في معنيين بل هو يشبه قولنا (عند الزوال تصدق على الفقير و اقرأ القرآن و صل الظهر) الذي يرجع فيه الوقت إلى الجميع من دون أن نشعر بعناية التوحيد الاعتباري و الاستعمال في أكثر من معنى. و لعل وجهه إن النسبة إذا كانت ذهنية واقعية فلا محذور في أن يقع مفهوم واحد طرفاً لنسبتين مع مفهومين آخرين في عرض واحد كما في الاخبار عن موضوع واحد بمحمولين أو اسناد فعلين إلى فاعل واحد و النسبة الاستثنائية و ما شاكلها نسبة واقعية بمعنى أن الإخراج و الاقتطاع من شئون النسبة الحكمية الواقعية.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- و اما أن يكون على أساس استعماله في جامع الاستثناء و هذا أيضاً غير معقول على ضوء ما تقدم من جزئية معانى الحروف و أدواتها و التي منها أداة الاستثناء، لا بمعنى الجزئية الخارجية أو الذهنية بل بمعنى الجزئية الطرفية و هي النسبة المتقومة و المتشخصة بأطرافها و لا جامع ذاتي لها،
- و اما أن يكون على أساس استعماله في نسبة إخراجية واحدة عن مجموع ما تقدم من الموضوعات في الجمل المتعددة بعد توحيدها اعتباراً، و هذا و إن كان معقولاً و لا محذور فيه ثبوتاً إلا أنه خلاف الظاهر إثباتاً حيث يكون بحاجة إلى عناية التوحيد الاعتباري بين موضوعات تلك الجمل و مقتضى الإطلاق عدمها.

تعقب الاستثناء لجمل متعددة

- و هكذا لا يبقى وجه معقول ثبوتاً و غير منفي إثباتاً لرجوع الاستثناء إلى الجميع إلا أن هذا انما يتم في الاستثناء بالأداة أي الاستثناء الحرفي لا الأسمى أو الاستثناء بالفعل كما لو قال (و استثنى الفساق منهم) فإن ذلك يعقل فيه الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة بأن يكون مستعملاً في جامع الاستثناء الاسمي و يكون مقتضى الإطلاق مثلاً ثبوته في الجميع، فلا محذور ثبوتى فيه غير انه يبقى دعوى إثباتية و هى استظهار رجوعه للأخيرة بالخصوص و لو بقرينية التأخير أو بنكته أخرى. و هذه القرينية لو تمت كانت مدركاً إثباتياً في الاستثناء الحرفي أيضاً على حد سواء.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir